

إِرشادُ الذُّبْلانِ

بِنُبْذَةٍ عَنِ الصَّوَابِطِ الْمُعْتَبَرَةِ
فِي نَفْيِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ

بِقَلَمِ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، بْنِ عَلِيٍّ الْغُرَيْرِيِّ الْأَثَرِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

سلسلة أصول علم الحديث (32)

إرشادُ الذُّبَلَاءِ

بِنُبْذَةٍ عَنِ الصَّوَابِ الْمُعْتَبَرَةِ

فِي نَفْيِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ

حُقوقُ الطبعِ محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة
أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

إِرشَادُ الذُّبْلَانِ

بِنُبْذَةٍ عَنِ الضَّوَابِطِ الْمُعْتَبَرَةِ
فِي نَفْيِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ

بِقَلَمِ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ الْغُرَيْرِيِّ الْأَشْجَرِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى الضَّوَابِطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي نَفْيِ سَمَاعِ الرُّوَاةِ

* مِنْ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: أَنْ يَكُونَ سَنَدُهُ مُتَّصِلًا بِسَمَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

رَوَاتِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ إِلَى مُتْتَهَاهُ.^(١)

(١) انْظُرْ: «الْكِفَايَةُ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ عِلْمِ الرُّوَايَةِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٣)، وَ«مَا لَا يَسَعُ الْمُحَدَّثَ جَهْلُهُ» لِلْمِثَانِي (ص ٩)، وَ«تَحْفَةُ الْأَخْيَارِ فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْأَخْبَارِ» لِابْنِ الْمُؤَيَّدِ (ص ٨٥)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١١)، وَ«التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ النَّبِيِّ النَّذِيرِ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٢٦)، وَ«إِرْشَادُ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ إِلَى مَعْرِفَةِ سُنَنِ خَيْرِ الْخَلَائِقِ» لَهُ (ص ٤٧)، وَ«الْمُخْتَصَرُ فِي أَصُولِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ النَّفِيسِ (ص ٥٨٨)، وَ«أَفْصَى الْأَمَلِ وَالسُّؤْلِ فِي عِلْمِ حَدِيثِ الرَّسُولِ» لِلْخُوَيْبِيِّ (ص ٦٥)، وَ«مَنْظُومَةُ غَرَامِي صَحِيحٌ» لِلْإِسْبِيلِيِّ (ص ٢٣)، وَ«الْإِقْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْإِصْطِلَاحِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ص ٢١٥)، وَ«رُسُومُ التَّحْدِيثِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْجَعْفَرِيِّ (ص ٢١)، وَ«الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ فِي مُخْتَصَرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ الْكِنَانِيِّ (ص ٣٣)، وَ«الْخُلَاصَةُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ» لِلطَّيْبِيِّ (ص ٣٥)، وَ«شَرْحُ قَصِيدَةِ ابْنِ فَرَحِ الْإِسْبِيلِيِّ: غَرَامِي صَحِيحٌ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٨٥)، وَ«الْكَافِي فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلتَّبْرِيزِيِّ (ص ١٢٩)، وَ«الْمَوْقِظَةُ لِلدَّهَبِيِّ» (ص ٤٥)، وَ«إِصْلَاحُ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِمُغْلَطَائِي (ص ٦٣)، وَ«الْمُسْتَحَبَّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ (ص ٤٥)، وَ«اخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ٢٣)، وَ«النُّكْتَةُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ص ٨٨)، وَ«الشَّدَا الْفَيَّاحُ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِلْأَبْنَاسِيِّ (ج ١ ص ٦٨)، وَ«الْمُقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُقْلَنِ (ج ١ ص ٤١)، وَ«التَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٩)، وَ«مَحَاسِنُ الْإِصْطِلَاحِ» لِلْبُلْقِينِيِّ (ص ١٥١)، وَ«التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٧)، وَ«الْمُخْتَصَرُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ» لِلْجُرْجَانِيِّ (ص ١٧)، وَ«زَوَالُ التَّرَحُّحِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ فَرَحٍ» لِعِزِّ الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ

(ص ٤٢)، وَنَظَّمَ نُحْبَةَ الْفِكْرِ لِلشُّمَّيِّ (ص ٧)، وَتَبَيَّحَةَ النَّظَرِ فِي نُحْبَةِ الْفِكْرِ لَهُ (ص ٨٣)، وَالْهِدَايَةَ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (ص ٨)، وَجَوَاهِرَ الْأُصُولِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ لِمُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ (ص ٤٣)، وَتَفْصِيحَ الْأَنْظَارِ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْأَثَارِ لِابْنِ الْوَزِيرِ (ص ٢٥)، وَعُقُودَ الدَّرَرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ (ص ٢٣)، وَحَلَّ عُقُودَ الدَّرَرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ لَهُ (ص ٣٤)، وَنُحْبَةَ الْفِكْرِ لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٨)، وَنُزْهَةَ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ لَهُ (ص ١٠٧)، وَالثُّكَّتَ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٥)، وَالْعَالِي الرُّتَبَةِ فِي شَرْحِ نَظْمِ النُّحْبَةِ لِتَقِيِّ الدِّينِ الشُّمَّيِّ (ص ٥٥)، وَحَاشِيَةَ عَلَى شَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ص ٤٦)، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْعَيْنِيِّ (ص ٥٩)، وَشَرْحَ التَّقْرِيبِ وَالتَّبَسُّيرِ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٣٨)، وَفَتْحَ الْمُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْحَدِيثِ لِلْعِرَاقِيِّ لَهُ (ج ١ ص ٢٣)، وَالتَّوْضِيحَ الْأَبْهَرَ لِتَذَكُّرَةِ ابْنِ الْمُفَلِّحِ عَلَى الْأَثَرِ لَهُ أَيْضًا (ص ٣٠)، وَالْعَايَةَ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٢٣٨)، وَالثُّكَّتَ الْوَفِيَّةَ بِمَا فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ لِلْبِقَاعِيِّ (ج ١ ص ٧٥)، وَبُلْغَةَ الْحَيْثِ إِلَى عِلْمِ الرُّوَايَةِ لِابْنِ الْمُبَرِّدِ (ص ١٥)، وَالْبَحْرَ الَّذِي فِيهِ زَخْرٌ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ الْأَثَرِ لِجَلَالِ الدِّينِ الشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣١٠)، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لَهُ (ص ٢٥)، وَفَتْحَ الْبَاقِي بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ لَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ (ج ١ ص ٩٥)، وَفَقُّوْهُ الْأَثَرِ فِي صَفْوَةِ عِلْمِ الْأَثَرِ لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ (ص ٤٩)، وَخُلَاصَةَ الْفِكْرِ شَرْحَ الْمُخْتَصَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ لِلشَّشْشُورِيِّ (ص ٤٠)، وَشَرْحَ نُحْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الْأَثَرِ لِلْمَلَّا عَلِيِّ الْقَارِي (ص ٢٤٣)، وَالْيَوَاقِيتَ وَالدَّرَرَ فِي شَرْحِ نُحْبَةِ ابْنِ حَجَرٍ لِلْمَنَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٧٧)، وَقَضَاءَ الْوَطْرِ شَرْحَ نُزْهَةِ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ لِلْقَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٦١)، وَمُقَدِّمَةً فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ لِلدَّهْلَوِيِّ (ص ٦٧)، وَالْمَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِيَّةَ لِلْبَيْقُونِيِّ (ص ١٧ - بِتَحْقِيقِي)، وَتَلْفِيحَ الْفِكْرِ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْأَثَرِ لِلْحَمَوِيِّ (ص ٤٤)، وَإِمْعَانَ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ لِمُحَمَّدٍ السَّنْدِيِّ (ص ٤٤)، وَشَرْحَ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةَ لِلزُّرْقَانِيِّ (ص ٤٦)، وَصَفْوَةَ الْمُلَحِّ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيِّ فِي فَنِّ الْمُصْطَلَحِ لِابْنِ الدِّمِيَّاطِيِّ (ص ٧٢)، وَتَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَفْصِيحِ الْأَنْظَارِ لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ١٥٣)، وَقَصَبَ الشُّكْرِ نَظْمَ نُحْبَةِ الْفِكْرِ لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٤٧٦)، وَاسْبَالَ الْمَطَرِ عَلَى قَصَبِ الشُّكْرِ لَهُ (ص ٥٩)، وَالْمُلَحَّ الْغَرَامِيَّةَ شَرْحَ مَنْظُومَةِ ابْنِ فَرِحِ اللَّامِيَّةَ لِلْسَّفَارِينِيِّ (ص ٢١)، وَحَاشِيَةَ جَامِعَةٍ عَلَى الْفَرِيدَةِ بِعِلْمِ الْمُصْطَلَحِ لِلْغَزِيِّ (ص ١٥٧)، وَالْقَلَائِدَ

وَإِذَا فَقِدَ هَذَا الشَّرْطُ: يَكُونُ الْإِسْنَادُ مُنْقَطِعًا.

وَلَمَعْرِفَةِ سَمَاعِ الرَّاوي مِمَّنْ فَوْقَهُ هَلْ سَمِعَ أَوْ لَا، طُرُقٌ عِدَّةٌ مِنْ أَهْمِّهَا:
الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: إِخْبَارُ الرَّاوي عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
فُلَانٍ، أَوْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا؛ فَيَكُونُ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمُنْقَطَعِ، أَوْ يَقُولُ فِي
رِوَايَتِهِ: «حَدَّثْتُ عَنْ فُلَانٍ»، أَوْ «بَلَّغَنِي عَنْ فُلَانٍ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُ عَدَمَ اتِّصَالِ
السَّنَدِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نُزْهَةِ النَّظَرِ» (ص ٨٧): (وَيَعْرِفُ عَدَمُ
الْمُلَاقَاةِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ). اهـ

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: نَصُّ إِمَامٍ مُطَّلِعٍ عَلَى أَنَّ فُلَانًا سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
فُلَانٍ، أَوْ لَمْ يَدْرِكْهُ، أَوْ لَمْ يَلْقَهُ، أَوْ أَنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، أَوْ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ مُرْسَلٌ، أَوْ
هَذَا إِسْنَادٌ مُرْسَلٌ، أَوْ مُنْقَطِعٌ، وَهَكَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِرْسَالِ أَوْ الْإِنْقِطَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نُزْهَةِ النَّظَرِ» (ص ٨٧): (وَيَعْرِفُ عَدَمُ
الْمُلَاقَاةِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ، أَوْ بِجَزْمِ إِمَامٍ مُطَّلِعٍ). اهـ

الْعُبْرِيَّةُ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْبَيِّنُونِيَّةِ لِلزَّبِيدِيِّ (ص ٢٤)، وَاقَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ
لِلْقَاسِمِيِّ (ص ٥٦)، وَ«اللُّؤْلُؤُ الْمَكْتُونُ فِي أَحْوَالِ الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ» لِحَافِظِ الْحَكِيمِيِّ (ص ٨)، وَ«دَلِيلُ أَرْبَابِ
الْفَلَاحِ لِتَحْقِيقِ فَنِّ الْإِصْطِلَاحِ» لَهُ (ص ٦٤)، وَ «١٢٠ سُؤَالًا وَجَوَابًا فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ» لَهُ
(ص ٢٥).

قُلْتُ: إِمَامٌ مُطَّلَعٌ؛ كَالْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، وَالْحَافِظِ مُسْلِمٍ، وَالْحَافِظِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَالْحَافِظِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَالْحَافِظِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، وَالْحَافِظِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَالْحَافِظِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْحَافِظِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، فَانْتَبَهَ.

مِثَالُهُ: سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ثَوْبَانَ بَيْنَهُمَا مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ثَوْبَانَ شَيْئًا يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا مَعْدَانُ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَلَا ثَوْبَانَ، وَسَمِعَ مِنْ جَابِرٍ وَأَنْسٍ بْنِ مَالِكٍ).^(١)

قُلْتُ: وَمَجْرَدُ وَرُودِ تَصْرِيحٍ بِالسَّمَاعِ مَعَ اتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ فَلَا يَعْتَمَدُ عَلَى التَّصْرِيحِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ الَّذِي فِيهِ التَّصْرِيحُ قَدْ يَكُونُ مُعَلًّا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَانْتَبَهَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٣٩): (وَلَا يُغْتَرُّ بِمَجْرَدِ ذِكْرِ السَّمَاعِ وَالتَّحْدِيثِ فِي الْأَسَانِيدِ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَنَّ شُعْبَةَ وَجَدُوا لَهُ غَيْرَ شَيْءٍ يَذْكُرُ فِيهِ الْإِخْبَارَ عَنْ شُيُوخِهِ، وَيَكُونُ مُنْقَطِعًا). اهـ

(١) أَنْظَرِ: «الْمَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ٧٠)، وَ«تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١٢٠)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١٧٩)، وَ«أَحَادِيثُ مُعَلَّةٌ ظَاهِرُهَا الصَّحَّةُ» لِلْعَلَّامَةِ مُقْبَلِ الْوَادِعِيِّ (ص ٧٩ وَ ١٧٠).

قُلْتُ: وَقَدْ يَقَعُ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، اخْتِلَافٌ فِي إِثْبَاتِ سَمَاعِ الرَّاوي مِنْ شَيْخِهِ، أَوْ نَفْيٍ لِلْسَمَاعِ؛ فَعَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْقَرَائِنِ وَبِحَسَبِهَا يَأْخُذُ بِالْقَوْلِ الْمُوَافِقِ لِلْقَرَائِنِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ الرَّاوي قَدْ رَأَى الْمَرْوِيَّ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

مِثَالُهُ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ رَأَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

قَالَ الْمَرْيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ١٠٦): (رَوَى عَنْ... وَعَلِيٍّ بِنِ

أَبِي طَالِبٍ (د)، وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَقَدْ رَأَاهُ). اهـ

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٨ ص ٦٣): (رَوَى عَنْ: عَلِيٍّ بِنِ

أَبِي طَالِبٍ، وَالْمُغِيرَةَ بِنِ شُعْبَةَ، وَقَدْ رَأَاهُمَا، وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمَا). اهـ

الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ: النَّظَرُ فِي تَارِيخِ مَوْلِدِ الرَّاوي، وَوَفَاةِ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ، وَطَبَقَتَهُمَا.

فَيَنْظُرُ فِي تَارِيخِ مَوْلِدِ الرَّاوي، وَوَفَاةِ شَيْخِهِ؛ فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ، فَيَفِيدُ

ذَلِكَ عَدَمَ السَّمَاعِ.

مِثَالُهُ: الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَضْرَمِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَقَدْ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ سَنَةً ^(١)،

وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُوُفِّيَتْ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ١٦٥)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٦٠٢)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٧)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيِّ (ج ١٤ ص ٤٧٢).

(٢) فَهُوَ وُلِدَ سَنَةَ ٦٦ هـ.

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤٠١).

قُلْتُ: فَالْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَضْرَمِيُّ وَلِدَ بَعْدَ وَفَاةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
بِتِسْعِ سَنَوَاتٍ؛ فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»
(ج ٥ ص ٣٦٢)؛ مُعَلِّقًا عَلَى سَنَدِ الْعَلَاءِ: (هَذَا مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ أَخَذَهُ مِنْ مَكْحُولٍ). اهـ

وَكَذَلِكَ قَالَ الْمُنْذِرِيُّ رحمته الله فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٧٤)؛ تَعْلِيْقًا
عَلَى قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ: هَذَا مُرْسَلٌ جَيِّدٌ: (يَعْنِي: أَنَّ الْعَلَاءَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ). اهـ
الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ: النَّظَرُ فِي كَوْنِ الرَّاويِ وَالْمَرْوِيِّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ، أَوْ مِنْ
بَلَدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

فَتَبَاعَدُ بُلْدَانُهُمَا مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ
السَّمَاعِ مِنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٣٧):
(وَمِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ وَالِاتِّصَالِ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ
شَيْخٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ رَحَلَ إِلَى بَلَدِهِ، وَلَا أَنَّ الشَّيْخَ قَدِمَ إِلَى بَلَدٍ كَانَ
الرَّاوي عَنْهُ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٤١):
(وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ مَنْ هُوَ فِي بَلَدٍ عَمَّنْ بِلَدٍ آخَرَ، وَلَمْ يَثْبُتِ اجْتِمَاعُهُمَا بِبَلَدٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ
عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٣٧): (الْبُخَارِيُّ لَا يَرَى أَنَّ الْإِسْنَادَ يَتَّصِلُ بِدُونِ ثُبُوتِ لُقْيَى الرَّوَاةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَخُصُوصًا إِذَا رَوَى بَعْضُ أَهْلِ بَلَدٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ بَلَدٍ نَاءً عَنْهُ، فَإِنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا زَالُوا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ بِتَبَاعُدِ بُلْدَانِ الرَّوَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ» (ج ٢ ص ٣٤٧): (وَأَيْضًا رَبَّمَا اسْتُدِلَّ بِذِكْرِ وَطَنِ الشَّيْخِ، أَوْ ذِكْرِ مَكَانِ السَّمَاعِ عَلَى الْإِزْسَالِ بَيْنَ الرَّاوِيَيْنِ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ لَهُمَا اجْتِمَاعٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَكْتَفِي بِالْمُعَاصَرَةِ). اهـ
مِثَالُهُ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَلِ» (ص ٥٥): (إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ: رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيحٍ، وَالْحَسَنِ عِنْدَنَا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّ الْأَسْوَدَ خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ أَيَّامَ عَلِيٍّ، وَكَانَ الْحَسَنُ بِالْمَدِينَةِ). اهـ
الطَّرِيقَةُ الْخَامِسَةُ: عَدَمُ تَصْرِيحِ الرَّاوِي بِسَمَاعِهِ مِنْ شَيْخِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ سَمَاعِهِ مِنْ شَيْخِهِ.

الطَّرِيقَةُ السَّادِسَةُ: وُجُودُ الرِّوَايَةِ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَطَ اللَّقَاءَ وَالسَّمَاعَ لِلرَّاوِي مِنْ شَيْخِهِ.

فَإِذَا أَخْرَجَ الرِّوَايَةَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ عِنْدَهُ مُتَّصِلٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص ١٧٧): (زَهْرَةُ بْنُ مَعْبِدٍ أَبُو عَقِيلٍ: تَوَقَّفَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ: لَا أَذْرِي أَسْمَعَ مِنْهُ؟ وَرِوَايَتُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَذَلِكَ يَقْتَضِي السَّمَاعَ). اهـ

الطَّرِيقَةُ السَّابِعَةُ: ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ، أَوْ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ رَاوِيًا فِي طَبَقَةِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١ ص ٢٣٩): (وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي ثِقَاتِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَمُقْتَضَاهُ عِنْدَهُ أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ مُرْسَلَةٌ). اهـ

الطَّرِيقَةُ الثَّامِنَةُ: تَصْرِيحُ إِمَامٍ مُعْتَبَرٍ؛ بِأَنَّ فُلَانًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ رِوَايَةٍ؛ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا رَوَى عَنْهُ عَدَا هَذَا؛ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ١ ص ٢٠٥): (وَكَذَلِكَ مَنْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ مَعَ اللَّقَاءِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ لَقِيهِ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا فِرَاوَايَاتُهُ عَنْهُ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ مُرْسَلَةٌ). اهـ

مِثَالُهُ: أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَهُوَ حَدِيثُ: «التَّقَى آدَمُ وَمُوسَى»، فَأَحَادِيثُهُ الْأُخْرَى عَنْ يَحْيَى مُنْقَطِعَةٌ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ ابْنِ مَعِينٍ؛ عَنْهُ: (ثِقَةٌ صَدُوقٌ وَكَانَ يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا: «التَّقَى آدَمُ وَمُوسَى».)^(١) اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٤): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَكَانَ أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ، يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا حَدِيثُ: «التَّقَى آدَمُ وَمُوسَى». ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. فَكَانَ حَدِيثُهُ هَذَا مُنْقَطِعًا.) اهـ

الطَّرِيقَةُ التَّاسِعَةُ: عَدَمُ إِدْرَاكِ الرَّاوي لِشَيْخٍ مُتَأَخَّرِ الْوَفَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ مَنْ هُوَ أَقْدَمُ وَفَاةٌ مِنْهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

الطَّرِيقَةُ الْعَاشِرَةُ: الْوُقُوفُ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ لِلرَّاوي، فِيهِ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِقَائُهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ سَمَاعِهِ مِنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ عَلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٣٨): (فَإِنْ كَانَ الثَّقَّةُ يَرْوِي عَمَّنْ عَاصَرَهُ أَحْيَانًا، وَلَمْ يَثْبُتْ لِقَائُهُ لَهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَحْيَانًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةٌ؛ فَهَذَا يَسْتَدِلُّ بِهِ هُوَ لَاءِ الْأَيْمَةِ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ مِنْهُ.) اهـ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيَمِيِّ (ج ٣ ص ٥٠٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤١٤)، وَ«نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٢٥)، وَ«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٣)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٨١٥)، وَ«الْإِمَامَ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ج ١ ص ١٨٧)، وَ«تَنْفِيحَ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ج ١ ص ١٨١)، وَ«الْبَدْرَ الْمُنِيرَ» لِابْنِ الْمُطَّلِنِ (ج ٢ ص ٧٣).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الطَّرِيقَةُ الْأُولَى	٧
(٢) الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ	٧
(٣) الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ	٩
(٤) الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ	١٠
(٥) الطَّرِيقَةُ الْخَامِسَةُ	١١
(٦) الطَّرِيقَةُ السَّادِسَةُ	١١
(٧) الطَّرِيقَةُ السَّابِعَةُ	١٢
(٨) الطَّرِيقَةُ الثَّامِنَةُ	١٢
(٩) الطَّرِيقَةُ التَّاسِعَةُ	١٣
(١٠) الطَّرِيقَةُ الْعَاشِرَةُ	١٣

